التحديات الإقليمية والدولية للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى: دراسة جيو سياسية

م.م. استبرق محمد راهي الربيعي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة العراقية

Estabraq.m.rahi@aliraqia.edu.iq

Regional and International Challenges to Russian Influence in Central Asia: A Geopolitical Study

Estabraq Muhammad Rahi Al-Rubaie
Ministry of Higher Education and Scientific Research/Iraqia University

المستخلص

يُعد موقع آسيا الوسطى في معادلات التوازن الجيوسياسي بين الشرق والغرب، من إحدى أهم المواقع، بوصفها منطقة القلب الأوراسي التي تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى, وتكمن أهمية المنطقة بكونها تمثل نقطة التقاء الجغرافيا بالسياسة، إذ إن موقعها بين روسيا والصين وإيران وتركيا جعلها بؤرة للتنافس على النفوذ والموارد والممرات الاستراتيجية. كما إنّ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ فتح المجال أمام نشوء خمس جمهوريات مستقلة تمتلك موارد ضخمة من النفط والغاز والمعادن، لكنها في الوقت ذاته شكّلت تحديًا لروسيا التي فقدت سيطرتها المباشرة على الفضاء الأوراسي. فروسيا، رغم حفاظها على حضورها العسكري والثقافي في المنطقة، باتت تواجه سلسلة من التحديات الإقليمية والدولية التي تعيد رسم خريطة نفوذها ، لذا استعمل الباحث المنهج التحليلي للتوصل الى نتائج الدراسة المتمثلة بوجود تحديات فعلية اقليمية ودولية لروسيا في منطقة اسيا الوسطى التي اصبحت من القوى المؤثرة في استغلال الموقف التنافسي للقوى الاقليمية والدولية واتاحة مبدأ الاستفادة القوى من هذا التنافس لتحقيق سياساتها في المنطقة .

الكلمات المفتاحية: (آسيا الوسطى– روسيا– الاستراتيجية– الجيبولوتيك).

Abstract

Central Asia's position in the geopolitical balance between East and West is paramount, as it forms the heart of Eurasia, where the interests of major powers intersect. The region's significance lies in its role as a meeting point of geography and politics. Its location between Russia, China, Iran, and Turkey has made it a focal point for competition over influence, resources, and strategic corridors. Furthermore, the collapse of the Soviet Union in 1991 paved the way for the emergence of five independent republics possessing vast oil, gas, and mineral resources. However, this also posed a challenge to Russia, which lost its direct control over the Eurasian space. Despite maintaining its military and cultural presence in the region, Russia now faces a series of regional and international challenges that are reshaping its sphere of influence. Therefore, the researcher employed an analytical approach to arrive at the study's conclusions, which reveal the existence of real regional and international challenges to Russia in Central Asia. This region has become an influential power, exploiting the competitive landscape of regional and international forces and leveraging this competition to advance its policies in the region.

Keywords: (Central Asia - Russia - Strategy – Geopolitics)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تحتل آسيا الوسطى موقعا استراتيجيا فريدا يجعلها من إحدى أهم مناطق العالم الجيوبوليتكية. تمتد هذه المنطقة بين روسيا شمالا، والصين شرقا، وإيران وأفغانستان جنوبا، وبحر قزوين غربا. وهي بمثابة القلب الجغرافي للقارة الأوراسية، وهو ما أشار إليه ماكندر في نظريته الشهيرة التي اعتبر فيها أن "من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم[١]", و منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، تشكلت خمس جمهوريات مستقلة هي كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزستان، وطاجيكستان، تمتلك موارد طبيعية ضخمة من النفط والغاز والمعادن، فضلا عن موقعها الحيوي الذي جعلها مركزا للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية, اما بالنسبة لروسيا، تمثل آسيا الوسطى المجال الحيوي التاريخي الذي يمتد فيه نفوذها العسكري والسياسي والثقافي منذ العهد القيصري وحتى اليوم. غير أن التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة أدت إلى تصاعد نفوذ قوى أخرى، أبرزها الصين وتركيا، ما أوجد معادلة جديدة لموازين القوة في الإقليم[٢], ولقد أصبحت الجغرافيا هنا أداة للصراع والمساومة في آن واحد؛ فالموقع، والممرات، والموارد، والعلاقات الثقافية تشكل عناصر تحدد اتجاهات النفوذ والتحالفات داخل الفضاء الأوراسي[٣].

-**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في تحليل طبيعة التحديات التي تواجه النفوذ الروسي في آسيا الوسطى، سواء تلك الناجمة عن القوى الإقليمية المجاورة أو القوى الدولية الكبرى. فروسيا لم تعد القوة الوحيدة المؤثرة في الإقليم كما كانت في الحقبة السوفييتية، بل أصبحت طرفا في شبكة معقدة من المصالح والمنافسات الجغرافية. وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: ما التحديات الإقليمية والدولية التي

تواجه النفوذ الروسي في آسيا الوسطى؟ وما العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تحدد مدى استمرار هذا النفوذ أو تراجعه؟

-**فرضية البحث:** يفترض البحث أن النفوذ الروسي في آسيا الوسطى يواجه تراجعا تدريجيا بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي، وصعود قوى إقليمية جديدة تستخدم أدوات اقتصادية وثقافية بديلا عن الأدوات العسكرية المباشرة التي اعتمدتها موسكو لعقود. كما تفترض الدراسة أن طبيعة الجغرافيا ذاتها، بجبالها الوعرة ومناخها القاري القاسي وممراتها الحيوية، تفرض حدودا موضوعية لأي هيمنة منفردة[٤].

-**منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج الجغرافي التحليلي الذي يربط بين الجغرافيا الطبيعية والسياسية لفهم ديناميكيات القوة، إلى جانب المنهج المقارن لتحليل سياسات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الإقليم. كما تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور النفوذ الروسي منذ العهد القيصري، مرورا بالاتحاد السوفييتي، وصولا إلى الاتحاد الروسي المعاصر[٥]. واستندت الدراسة إلى عدد من المصادر الأكاديمية الحديثة، بما في ذلك تقارير الاتحاد الأوروبي[٦] (European Council, 2019) ودراسات البنك الدولي[٧].(World Bank, 2023)

- **أهمية البحث:** تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم مقاربة مكانية لفهم طبيعة التفاعلات الجيوسياسية في منطقة تمثل "قلب العالم" بالمعنى الحرفي والجغرافي. إذ إن دراسة النفوذ الروسي في آسيا الوسطى لا تقتصر على تحليل السياسات، بل تمتد إلى فهم العلاقات بين المكان والسلطة والموارد. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية حول الجيوبوليتك الأوراسي، الذي لا يزال مجالا محدود البحث في الدراسات الجغرافية والسياسية العربية[٨].

-**هدف البحث:** يهدف البحث إلى تحليل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه النفوذ الروسي في آسيا الوسطى من منظور جغرافي-سياسي، من خلال دراسة العوامل المكانية والطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تؤثر في موازين القوة، وتوضيح الاتجاهات المستقبلية المحتملة للعلاقات الروسية-الآسيوية الوسطى.

-**هيكلة البحث:** يتألف البحث من مبحثين رئيسين المبحث الأول: التحديات الإقليمية للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى و المبحث الثاني: التحديات الدولية للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى وانعكاساتها المستقبلية.

-موقع المنطقة: يتمثل الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة في الوحدة السياسية لدولة روسيا, اذ تمتد مساحة روسيا بحوالي ١٧.٠٩٨.٢٤٢كم٢ , ويعد عامل الموقع الجغرافي من اهم عوامل النشاط الجيبولوتيكي للدولة عن طريق تحديد مسار توسعها باتجاه الدول الاصغر والاقل قوة من بين المحيط الاقليمي للدولة والتي تكون فيها الدولة قادرة على ضم هذه الدول الصغيرة والضعيفة تحت سلطتها سياسيا واقتصاديا لاسيما وان عوامل التوسع الجيبولوتيكي لم تعد تقتصر على التوسع العسكري بل تشمل التوسع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والجيومعلوماتي.[١] ينظر خريطة(١)

خريطة(١) الموقع الجغرافي لروسيا من العالم

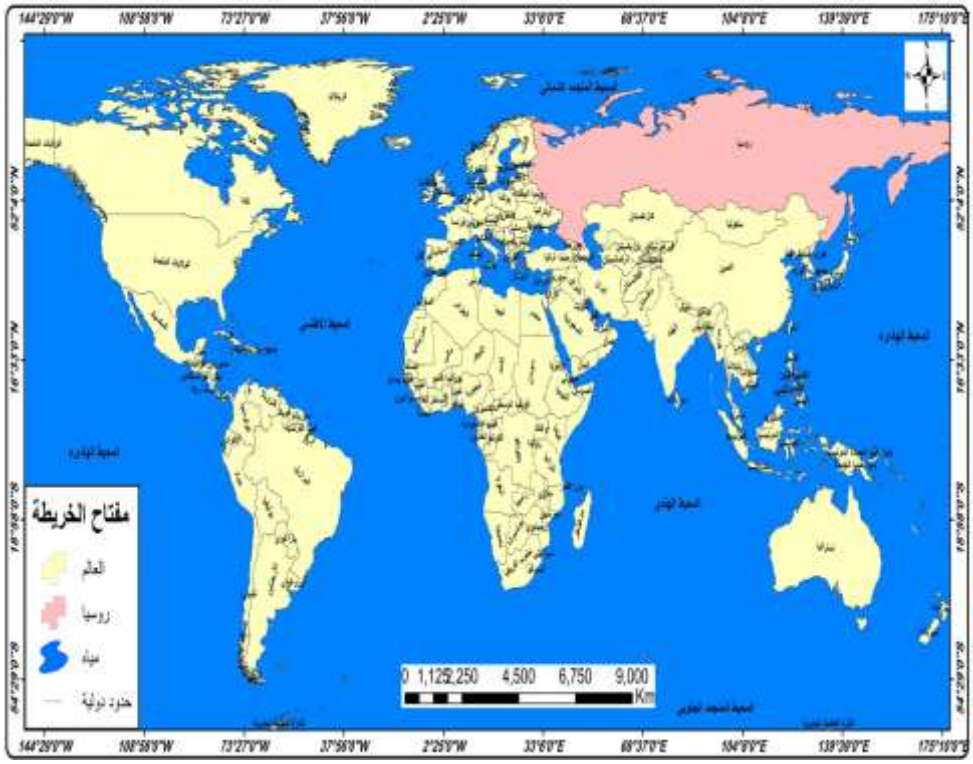

المصدر: بالاعتماد على خريطة العالم السياسية ١:١٠٠٠٠٠٠ وبرنامج (Arcgis10.3) و محمد سيد نصر واخرون, اطلس العالم , مكتبة لبنان , بيروت, ١٩٩٩.

المبحث الأول: التحديات الإقليمية للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى.

١-الاهمية الجيوسياسية لأسيا الوسطى في السياسة الخارجية الروسية .

تعمل روسيا جيبولوتيكيا عبر تحديد اتجاهاتها الجيوسياسية و تأمين وجودها عن طريق وضع سياسات ترتقي بها إلى أن تكون فاعلة في أدائها الإستراتيجي على أرض الواقع، وبذلك رسمت روسيا عقيدتها الأوراسية وثيقة الصلة بإستراتيجيتها تجاه منطقة آسيا الوسطى، فضلا عن التصورات المكانية الموجهة للتحركات الروسية على النحو الذي يعزز وجودها ونفوذها في المنطقة الذي, اذ يتحدد على أساس فرض نموذجها الاقتصادي والسياسي والأمني الذي يمثل وسيلة لتعريف سلوكها بوصفها

القوة الأكثر تأثيرًا في المنطقة, اذ تشكِّل الجغرافيا متحكمًا رئيسيًّا في السلوك الخارجي لروسيا وسياستها تجاه محيطها الجغرافي المتمثل بأسيا الوسطى ، اذ تتمثل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في كونها تتوسط مجموعة من الكتل الجغرافية والتكتلات السياسية، وهي في نفس الوقت تشكل منطقة عازلة تحد من الاحتكاك المباشر بين هذه القوى الآسيوية الإقليمية, كما تتيح السيطرة على ممرات آسيا الوسطى السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى.ينظر الخريطة(٢)

خريطة(٢) موقع اسيا الوسطى الاستراتيجي من طرق التجارة العالمية

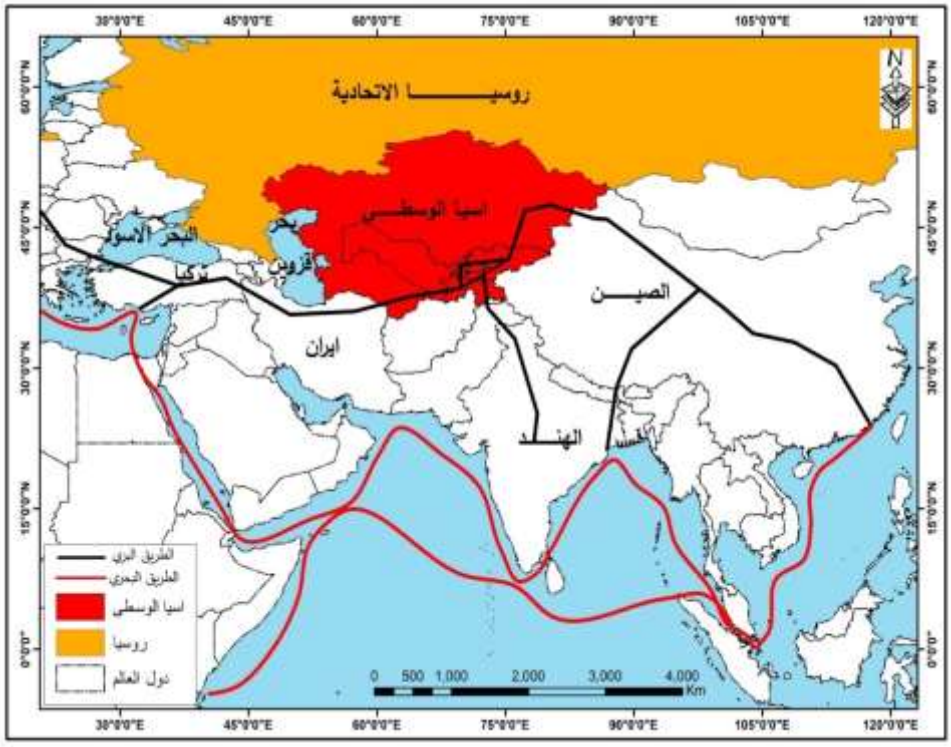

المصدر: بالاعتماد على خريطة العالم السياسية ١:١٠٠٠٠٠٠ وبرنامج (Arcgis10.3)

من تحليل طبيعة التوجه الجيوسياسي لروسيا في اسيا الوسطى نجد ان طبيعة التحولات في ركائز الإستراتيجية الروسية تجاه آسيا الوسطى، وذلك للتأسيس لتفعيل دورها ومكانتها العالمية واتجاه سياستها إلى تعزيز أدائها الإستراتيجي في معالجة الثغرات التي خلَّفها تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في جوارها الجغرافي في هذه المنطقة التي تمثل عمقًا إستراتيجيًّا للمصالح الروسية, كما تسعى روسيا نحو تفعيل دورها السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني المرتبط باستخدام الأدوات والوسائل لاحتواء التنافس في المنطقة، تزامناً مع إدخال ديناميكية ترسم أهدافًا متعلقة بالإطار الجيوسياسي تقتضي إعادة إنتاج نفسها في بيئتها الخارجية لضمان التفوق الإستراتيجي في منطقة آسيا الوسطى, فيما تهدف إستراتيجية روسيا أيضًا إلى الحد من التوسع الإقليمي والدولي في جوارها الجغرافي المباشر، لاسيما في ظل زخم التحديات التي تفرضها بيئتها المحيطة وتقلص من قدرة روسيا على توظيف إمكانياتها الإستراتيجية لحماية مصالحها القومية وامنها القومي والاستراتيجي كما ان طبيعة التوجه الروسي نحو اسيا الوسطى نابع من الفكر السياسي الروسي ومنها عقيدة روسيا في التوجه نحو المنطقة وطبيعة تأصيل الاوراسية وايمان النظام الروسي في استغلال موقع المنطقة الاستراتيجية لذلك تمثل اسيا الوسطى مكانة مهمة في الفكر الجيبولوتيكي الحديث.

-اثر الفكر الجيبولوتيكي الحديث في التوجه الروسي نحو اسيا الوسطى.

تمثل طبيعة الافكار السياسية واثرها في النظام السياسي طبيعة النظام الحاكم وسلوكياته الجيبولوتيكية الخارجية للدولة واثرها في التحركات نحو المجال الحيوي للدولة وتمثل اسيا الوسطى منطقة المجال الحيوي لروسيا في فكرها الجيبولوتيكي الحديث الذي ينشأ من طبيعة شعور روسيا او نظامها الحاكم بضرورة فرض الهيمنة على المنطقة وقيادتها نحو نظام عالمي جديد يكسر قيود الواقع القطبي او النظام

القطب الواحد ويحطم الصورة النمطية لقوة الولايات المتحدة وهيمنتها في العالم , وبهذا تتعامل روسيا في بناء استراتيجيتها نحو اسيا الوسطى كدول تتبع قوى البحر وحتى الدول المطلة على بحر قزوين كونه يمثل مسطح مائي مغلق تطل عليه دول تركمانستان وغيرها من دول اسيا الوسطى فهي تتعامل مع مبدأ الادارة المشتركة لموارد بحر قزوين , وبهذا يرى الباحث ان تطوير أصحاب العقيدة الأوراسيّة الأفكار المبنية على ثنائية البر والبحر بما يتيح لهم صياغة استراتيجية لمعينة لبناء السياسة الخارجية الروسية تجاه اسيا الوسطى تفيدهم من حيث الموقع اذ تشكل روسيا القوة البرية اوان روسيا البرية والبحرية قادمة في التشكيل الاوراسي الحديث للمنطقة وضم الامتداد الجغرافي البري لروسيا في اسيا الوسطى, كما يرى الباحث ومن تحليل العقيدة الاوراسية وكطبيعة الواقع الجغرافية واعتمادها على قوى البر والبحر ان تفعيل الاوراسية وتأثيرها في السلوك السياسي الروسي المدعوم من القوى الروسية مسألة وقت و له مستقبل كبير من شأنه احداث فرق جغرافي وسياسي في اسيا الوسطى لان بناء السياسة الخارجية الروسية واعتبارها ان اسيا الوسطى امتداد بري يلتحق بروسيا مستقبليا لتنافس به القوى العالمية والظهور بموضع القوة البري والبحري لاسيما بعد التقارب مع دول المنطقة كالصين التي تحاذي دول اسيا الوسطى جغرافيا وايران كقوة اقليمية صاعدة ناهيك عن ارتباطها سياسيا بالاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية الامر الذي يخلق طابعا تنافسيا على الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به اسيا الوسطى وانعاكسه على السلوك السياسي الخارجي لروسيا تجاه المنطقة. ينظر الخريطة(٣)

خريطة(٣) التوسع الروسي بحسب العقيدة الاوراسية والفكر الروسي الحديث

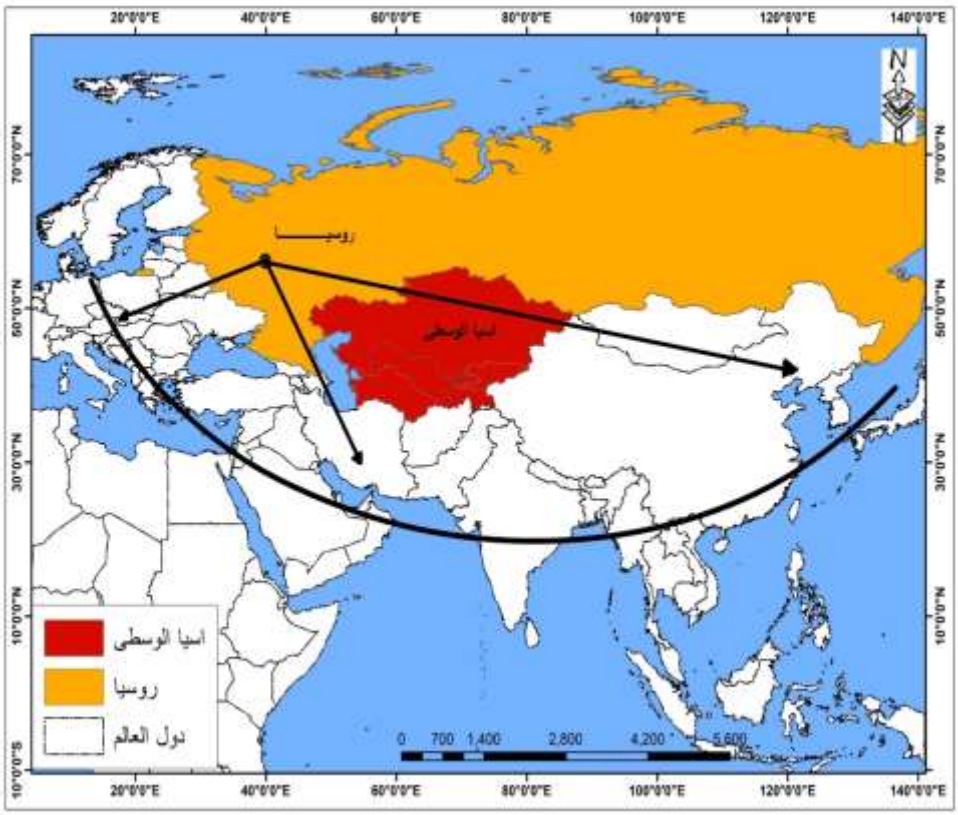

المصدر: بالاعتماد على خريطة العالم السياسية ١:١٠٠٠٠٠٠ وبرنامج (Arcgis10.3)

إن النفوذ الروسي في آسيا الوسطى ما يزال قائمًا، لكنه لم يُعد مطلقا كما في الماضي، بل أصبح نسبيا ومتعدد الأبعاد. فالتفاعلات الجديدة بين القوى الإقليمية والدولية جعلت المنطقة نموذجا مصغرا للعالم المتعدد الأقطاب، حيث لا يمكن لأي قوة أن تنفرد بالسيطرة. وبذلك فإن مستقبل آسيا الوسطى يتحدد من خلال الشراكات المرنة والتوازنات المتغيرة بين القوى الكبرى، لا من خلال الهيمنة المنفردة. وتؤكد النتائج أن فهم الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة يستلزم دمج التحليل المكاني بالتحليل الاقتصادي والثقافي والإعلامي، لأن النفوذ اليوم لم يُعد يُقاس بالحدود وحدها، بل بقدرة الدولة على توظيف المكان والمعلومة في آنٍ واحد.

تعد آسيا الوسطى مسرحا لتقاطع النفوذ بين ثلاث قوى إقليمية أساسية: الصين، تركيا، وإيران، ولكل منها أدواته الخاصة في بسط النفوذ، بما يشكل تهديدًا مباشرا أو غير مباشر للنفوذ الروسي في المنطقة.

أولا: التحدي الصيني

تُعتبر الصين المنافس الإقليمي الأبرز لروسيا في آسيا الوسطى. فمنذ إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" عام ٢٠١٣، بدأت الصين بتوسيع حضورها الاقتصادي في دول المنطقة عبر الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والطاقة والنقل[2].

تشكل آسيا الوسطى القلب البري لمشروع الحزام والطريق الذي يربط الصين بأوروبا، وتمر عبره خطوط أنابيب الغاز من تركمانستان وكازاخستان إلى إقليم شينجيانغ الصيني.

ويتيح هذا الارتباط للصين تجاوز الأراضي الروسية كممر رئيسي للتجارة والطاقة، وهو ما يقلق موسكو التي ترى في ذلك تهديدا طويل الأمد لنفوذها الاقتصادي والجغرافي[3].

ورغم التعاون الظاهري بين البلدين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، فإن العلاقة بينهما في آسيا الوسطى تتسم بالتنافس الهادئ على الموارد والممرات. تعتمد الصين في نفوذها على أدوات اقتصادية ومؤسسات مالية كالقروض والمشاريع التنموية، في حين تعتمد روسيا على القوة العسكرية والأمنية واللغة والثقافة[5].

ثانيا: التحدي الإيراني

تمتلك إيران موقعا استراتيجيا جنوب آسيا الوسطى يجعلها حلقة وصل بين المنطقة والمياه الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي. تسعى طهران لتفعيل "ممر النقل الدولي شمال–جنوب" الذي يربط روسيا والهند عبر الأراضي الإيرانية[3].

هذا الممر يمثل بديلا للممرات الروسية التقليدية، ويقلل من اعتماد دول آسيا الوسطى على الموانئ الروسية. كما توظف إيران روابطها الثقافية واللغوية مع طاجيكستان لتعزيز نفوذها الحضاري في المنطقة[4].

ومن منظور جغرافي، يمثل هذا التمدد الإيراني تحديا مركبا لموسكو؛ فهو منافس اقتصادي من جهة، ومنافس ثقافي من جهة أخرى، لكنه أيضا حليف تكتيكي في مواجهة الغرب، ما يجعل العلاقة بين الطرفين معقدة ومتداخلة المصالح[5].

ثالثا: التحدي التركي: تعد تركيا فاعلا جيوثقافيًا متناميا في آسيا الوسطى، إذ تسعى إلى إعادة إحياء الروابط التاريخية واللغوية التي تجمعها بشعوب المنطقة الناطقة بالتركية. تأسست في هذا الإطار "منظمة الدول التركية" التي تضم كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان وتركيا، وهي إطار سياسي واقتصادي يهدف إلى تعزيز التعاون البيني وتقوية الروابط الثقافية[9]، تعتمد تركيا على "القوة الناعمة" من خلال التعليم والثقافة والإعلام، إضافة إلى النفوذ الاقتصادي عبر الاستثمارات والتجارة، وخاصة في مشاريع الممر الأوسط الذي يربط الصين بأوروبا عبر بحر قزوين وتركيا، متجاوزا الأراضي الروسية[6]كما يمثل هذا المشروع تحديا مباشرا لموسكو لأنه يهدد بتحويل مسارات التجارة والطاقة بعيدا عن سيطرتها، ويمنح أنقرة نفوذا في منطقة تعتبرها روسيا امتدادا طبيعيا لمجالها الحيوي.

رابعا: العامل الجغرافي الطبيعي: تلعب الجغرافيا الطبيعية دورا أساسيا في تشكيل حدود النفوذ الروسي. فالمنطقة تتسم بتضاريس وعرة ومناخ قاري شديد الجفاف، وتعدّ جبال تيان شان وبامير حدودا طبيعية تفصل مجالات النفوذ بين روسيا والصين[٤]، تحافظ روسيا على وجود عسكري دائم في طاجيكستان وقرغيزستان، إذ تتمركز قواعدها في الممرات الجبلية التي تمثل خطوط دفاع طبيعية ضد التمدد الجنوبي من

أفغانستان[٧]، ويُعد المناخ القاسي عاملاً يرسخ الارتباط الاقتصادي بين دول المنطقة وروسيا، نظرا لاعتمادها على الخبرة الروسية في مجالات الطاقة والهندسة والبنية التحتية[٥].

خامسا: التحولات الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى وأثرها في النفوذ الروسي

شهدت جمهوريات آسيا الوسطى منذ استقلالها تحولات اقتصادية عميقة، تمثلت في الانتقال من النظم الاشتراكية المركزية إلى اقتصاد السوق. ورغم هذا التحول، بقيت الاقتصادات الإقليمية مرتبطة ارتباطا وثيقًا بروسيا من حيث العمالة، والتحويلات المالية، والطاقة[٢]. كما ان الامتداد الجغرافي الواسع لدول اسيا الوسطى سببا من اسباب التنوع الاقتصادي وتعدد موارد الثروة المعدنية فيها , فالامتداد الجغرافي يكسب المنطقة تنوعا جغرافيا من حيث الواقع الجغرافي على مستوى التنوع التضاريسي وتنوع المناخ وطبيعة الترب والنبات الطبيعي والمحاصيل ونوعية الصخور المشكلة للقشرة الارضية وطبيعة احتوائها على المعادن , وتشهد اقتصادات دول اسيا الوسطى تطورا كبيرا في الفترة السابقة والحالية وذلك بسبب كثرة الموارد المتاحة مع قلة عدد السكان فيها الامر الذي اسهم بنمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه. فقد حظيت كازاخستان بأعلى مجموع ناتج محلي بقيمة١٩٦,٤١٩ واعلى نصيب للفرد بقيمة ١٢,٤٥٦, بسبب الامتداد الجغرافي الكبير وطبيعة الموارد الى قلة عدد السكان في الدولة . ينظر الجدول(١)

جدول(١) المؤشرات الاقتصادية لدول اسيا الوسطى

الدولة	مجموع الناتج المحلي الإجمالي /مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي/دولار
كازاخستان	196,419	12,456
أوزبكستان	51,168	1,867
تركمانستان	47,930	5,330
طاجيكستان	7,592	903
قيرغيزستان	6,473	1,152

المصدر: World Bank, data for Asian countries, data bank, economy, population, national income,2025

تمتلك آسيا الوسطى الكثير من العوامل الجيواستراتيجية والاقتصادية التي تجعل العديد من القوى الإقليمية والدولية تسعى بكل الاهتمام للتواجد داخل تلك البلاد وإقامة علاقات تعاون وتحالفات مختلفة معها، ومن اهم الموارد التي تمتلكها هي موارد الثروة المعدنية ومنها مصادر الطاقة الاحفورية(النفط والغاز الطبيعي) التي تعد من اهم مصادر الطاقة في العالم نظرا لتعدد استعمالاتها ودخولها في اغلب الصناعات وتعد مشتقاتها مواد اولية لكثير من الصناعات التحويلية , فضلا عن مصدر مستمر ورئيس للوقود الذي اصبح مطلب رئيس لجميع دول العالم والمحرك الكبير لكثير من المصانعفكازاخستان وتركمانستان تمتلكان احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، في حين تعتمد طاجيكستان وقرغيزستان على تحويلات العمال المهاجرين العاملين في روسيا، والتي تمثل أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات[٧].

هذا الترابط الاقتصادي يمنح روسيا أداة نفوذ مزدوجة؛ فهي من جهة تمثل سوقا رئيسية لليد العاملة والسلع القادمة من آسيا الوسطى، ومن جهة أخرى تمارس تأثيرا مباشرًا عبر التحكم بالتحويلات المالية والقنوات المصرفية[٥]. غير أن هذا النفوذ الاقتصادي بدأ يتآكل تدريجيا بسبب دخول الصين لاعبا رئيسيا من خلال الاستثمارات الضخمة والقروض طويلة الأجل التي تجاوزت ٥٠ مليار دولار في العقد الأخير[٣]. كما اتجهت بعض الدول مثل أوزبكستان وكازاخستان إلى عقد شراكات جديدة مع الاتحاد الأوروبي في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء. وهكذا، فإن النفوذ الروسي الاقتصادي الذي كان مطلقا في تسعينيات القرن الماضي، أصبح اليوم نسبيا ومحكوما بميزان القوى الجديد الذي تفرضه الصين والغرب.

المبحث الثاني: التحديات الدولية للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى

تعد آسيا الوسطى مركزا للتفاعل بين القوى الكبرى في النظام الدولي، فهي تشكل عقدة وصل جغرافية بين روسيا والصين من جهة، والعالم الغربي من جهة أخرى. ولأنها منطقة حبيسة بلا منافذ بحرية، فإن السيطرة على ممراتها البرية وشبكات نقل الطاقة فيها تمثل مفتاح الهيمنة الجيوسياسية[١٠]. ومع انفتاح جمهوريات آسيا الوسطى بعد عام ١٩٩١ على الأسواق العالمية، ازدادت رغبة القوى الدولية في اختراق هذا الفضاء الذي ظل طويلًا خاضعًا للهيمنة الروسية. ومن بين أبرز هذه القوى: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والكيان الصهيوني، إضافة إلى قوى آسيوية أخرى كاليابان والهند. ويظهر تحليل طبيعة هذه التحديات كيف أن روسيا أصبحت مضطرة للدفاع عن نفوذها في منطقة كانت في السابق تعتبرها مجالها الاوراسي.

أولا: الولايات المتحدة واستراتيجية الاحتواء

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، سعت الولايات المتحدة إلى توسيع نفوذها في آسيا الوسطى باعتبارها منطقة استراتيجية تتيح لها مراقبة روسيا والصين وإيران في آن واحد. وقد تبنت واشنطن سياسة "الاحتواء المزدوج" التي تهدف إلى تقليص الدور الروسي ومنع بروز قوى إقليمية منافسة[١١]. في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة عبر إنشاء قواعد مؤقتة في قرغيزستان وأوزبكستان لدعم عملياتها في أفغانستان. إلا أن هذه القواعد لم تكن مجرد مواقع عسكرية، بل مثلت أداة ضغط سياسي لإعادة صياغة توازن القوى الإقليمي[٥].

وقد استخدمت واشنطن أدوات "القوة الناعمة" إلى جانب الوجود العسكري، مثل دعم برامج التعليم والحوكمة وحقوق الإنسان، وتمويل منظمات غير حكومية تعمل في مجالات التنمية والإعلام. كما أنشأت مبادرات إقليمية مثل "الطريق الجديد إلى الحرير" الذي يهدف إلى ربط آسيا الوسطى بالأسواق الغربية بعيدا عن النفوذ الروسي[٣]، رغم ذلك، واجهت الولايات المتحدة مقاومة سياسية في بعض دول المنطقة التي تخشى من الهيمنة الغربية المباشرة. ومع انسحابها من أفغانستان عام ٢٠٢١، تراجع الوجود العسكري الأمريكي بشكل ملحوظ، لكن تأثيرها الاقتصادي والسياسي ما يزال قائمًا عبر المؤسسات المالية الدولية التي تمارس نفوذا غير مباشر في الإقليم[٧]، كما إن السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى تقوم على مبدأ "إضعاف السيطرة دون الاصطدام"، فهي لا تسعى إلى السيطرة المباشرة على الأرض بقدر ما تعمل على نزع الاحتكار الروسي للتجارة والطاقة. وتُعدّ مشاريع خطوط الأنابيب العابرة للحدود، مثل

خط "باكو–تبليسي–جيهان"، نموذجا لهذا التوجه الذي يهدف إلى توفير ممرات بديلة للنفط والغاز لا تمر بالأراضي الروسية[٨].

وهكذا يمكن القول أنّ واشنطن تمارس نفوذها في آسيا الوسطى عبر ثلاث أدوات متكاملة:

١- النفوذ العسكري المؤقت (القواعد والتعاون الأمني).

٢- النفوذ الاقتصادي من خلال المؤسسات الدولية.

٣- النفوذ القيمي عبر نشر النماذج الغربية للديمقراطية.

وتسعى من خلال هذا المزيج إلى الحد من عودة روسيا إلى موقع القيادة المنفردة في الفضاء الأوراسي.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي ودبلوماسية الطاقة

يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما متزايدا بآسيا الوسطى نظرا لحاجته إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتماده على روسيا. وقد أطلق الاتحاد في عام ٢٠١٩ وثيقة إستراتيجية جديدة بعنوان "الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى: تعزيز المرونة والازدهار[٦] " تُعد الإطار الرسمي لعلاقاته مع دول الإقليم.

تركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

١- الأمن والاستقرار الإقليمي.

٢- التنمية المستدامة والبيئة.

٣- الطاقة والربط البيني.

من الناحية العملية، يعمل الاتحاد الأوروبي على بناء شراكات اقتصادية طويلة المدى مع كازاخستان وتركمانستان في مجالات الطاقة والتكنولوجيا الخضراء، كما يدعم

مشاريع نقل الغاز عبر بحر قزوين للوصول إلى أسواق أوروبا دون المرور عبر الأراضي الروسية[٢].

ويمثل "مشروع الممر الجنوبي للغاز (Southern Gas Corridor) " أحد أبرز الأمثلة على المساعي الأوروبية لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي، حيث يربط بين حقول الغاز في أذربيجان وتركمانستان ودول آسيا الوسطى وصولا إلى أوروبا عبر تركيا[٩].

بالنسبة لروسيا، يشكل هذا التحرك الأوروبي تهديدا استراتيجيا مزدوجا، فهو من جهة يُضعف احتكارها لطرق الطاقة، ومن جهة أخرى يُعيد توجيه اقتصادات آسيا الوسطى نحو الغرب بدلا من الشمال.

وعلى الرغم من العلاقات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فإن الحرب الأوكرانية عام ٢٠٢٢ عمّقت الفجوة بين الطرفين، وأدت إلى تصاعد اهتمام بروكسل بإيجاد بدائل طاقية من آسيا الوسطى.

لقد أصبحت الطاقة، بكل أشكالها، سلاحا جيوسياسيا يوازي في تأثيره الجغرافيا ذاتها، حيث ترتبط السيطرة على خطوط الإمداد بالسيطرة على المكان والقرار السياسي.

ثالثا: الكيان الصهيوني واستراتيجية الأطراف

منذ تسعينيات القرن العشرين، بدأ الكيان الصهيوني في بناء علاقات وثيقة مع دول آسيا الوسطى، في إطار ما يُعرف بـ"استراتيجية الأطراف" التي تهدف إلى إقامة شبكة تحالفات مع الدول غير العربية المحيطة بالشرق الأوسط[١٢].

تتمحور السياسة الصهيونية في آسيا الوسطى حول التعاون في مجالات التكنولوجيا الزراعية، والأمن السيبراني، والطاقة. فقد وقّع الكيان الصهيوني اتفاقيات تعاون مع

كازاخستان وأوزبكستان في مجالات الري الحديث والزراعة الذكية، مستفيدة من حاجة هذه الدول للتقنيات المتطورة في مواجهة الجفاف وتغير المناخ[١٣].

من منظور جغرافي سياسي، يُسهم هذا التغلغل في تعزيز الحضور الغربي العام في المنطقة، إذ يُعد جزءا من منظومة النفوذ الأمريكي–الأوروبي الرامية إلى إضعاف النفوذين الروسي والإيراني معا، كما يستخدم الكيان الصهيوني وجوده في آسيا الوسطى كمنصة مراقبة استخبارية قريبة من إيران وروسيا، ضمن مفهوم الأمن الإقليمي الموسع الذي تتبناه منذ منتصف التسعينيات[٥].

على الرغم من محدودية حجم العلاقات التجارية، إلا أن الأثر الاستراتيجي لهذه العلاقات كبير، لأنه يخلق قنوات اتصال بديلة في منطقة لطالما كانت مغلقة أمام النفوذ الغربي. وهكذا يصبح الكيان الصهيوني لاعبا ثانويh لكنه مؤثر في شبكة التفاعلات الدولية داخل آسيا الوسطى.

رابعا: التحولات الجغرافية بعد الحرب الأوكرانية

شكلت الحرب الروسية–الأوكرانية نقطة تحول محورية في موقع روسيا داخل النظام الدولي، وامتدت آثارها إلى آسيا الوسطى. فقد انشغلت موسكو بجبهتها الغربية، مما أضعف حضورها في الفضاء الجنوبي، وفتح الباب أمام الصين وتركيا لتوسيع نفوذهما[٥]، أظهرت دول آسيا الوسطى موقفًا حذرا من الحرب، إذ امتنعت عن دعم العقوبات الغربية لكنها في الوقت نفسه تجنبت الاصطفاف الكامل مع روسيا.

وقد استفادت الصين من هذا الوضع لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وأعلنت عن إنشاء "منتدى الصين–آسيا الوسطى" في عام ٢٠٢٣ لتعزيز التعاون بعيدا عن موسكو[٥]، كما استغلت تركيا انشغال روسيا لتعميق حضورها العسكري في

أذربيجان، وتعزيز التعاون الدفاعي مع كازاخستان وأوزبكستان من خلال صفقات الطائرات المسيّرة وأنظمة الاتصالات العسكرية[٩].

أما إيران، فاستفادت من العقوبات الغربية المفروضة على موسكو لتوسيع تعاونها معها في مجالات النفط والموانئ، خاصة في مشروع ميناء "تشابهار" الذي يمثل نقطة التقاء الممرات الإيرانية والروسية والهندية[٧].

لقد أنتجت الحرب الأوكرانية خريطة جغرافية جديدة في أوراسيا، انتقل فيها مركز الثقل من المحور الروسي–الأوروبي إلى المحور الآسيوي الجنوبي، حيث تتقاطع مصالح الصين والهند وإيران في فضاء جغرافي مفتوح يعاد تشكيله باستمرار.

خامسا: البعد الأمني والعسكري في الصراع الدولي حول آسيا الوسطى

تُعدّ آسيا الوسطى منطقة تماس أمني بين ثلاث دوائر نفوذ عسكرية: الروسية، والأمريكية، والصينية.

فمنذ مطلع الألفية الجديدة، أنشأت روسيا قواعد عسكرية دائمة في طاجيكستان وقرغيزستان، أبرزها القاعدة ٢٠١ في دوشانبي التي تضم أكثر من ٧ آلاف جندي، وهي أكبر قاعدة روسية خارج الأراضي الروسية[٥].

تهدف هذه القواعد إلى تأمين الحدود الجنوبية للاتحاد الروسي ضد تسلل الإرهاب وتهريب المخدرات من أفغانستان، لكنها أيضا تمثل رسالة سياسية تؤكد بقاء موسكو حارسا أمنيا للإقليم.

في المقابل، استخدمت الولايات المتحدة الوجود العسكري المؤقت في أفغانستان لمدّ نفوذها نحو الشمال، من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية وبرامج تدريب لقوات آسيا الوسطى ضمن "الشراكة من أجل السلام" التابعة لحلف الناتو[١١]، أما الصين، فاعتمدت على سياسة الأمن الوقائي، فأنشأت مراكز مراقبة حدودية مشتركة مع طاجيكستان، وزادت

من نشاطها الاستخباري لمتابعة التحركات المتطرفة في إقليم شينجيانغ. اذ تؤكد هذه المعطيات أن البعد العسكري لا يزال محددا جوهريا لتوازن القوى في المنطقة، ومع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، تتجه آسيا الوسطى لتكون مركزا لما يسميه بعض الباحثين "حرب النفوذ البارد" ، وهي حرب غير مباشرة تستخدم فيها الدول أدوات الأمن والاقتصاد والإعلام بدلًا من الجيوش[٣].

سادسا: التنافس المعلوماتي والإعلامي في الفضاء الأوراسي

في القرن الحادي والعشرين، لم يُعد النفوذ يُقاس فقط بالقواعد العسكرية أو الأنابيب الاقتصادية، بل بالقدرة على تشكيل الوعي والمعلومات، وفي هذا السياق، أصبحت آسيا الوسطى إحدى جبهات "الحرب الإعلامية الباردة" بين روسيا والغرب والصين[١٣]. فروسيا تعتمد على أدواتها الإعلامية الناطقة بالروسية مثل شبكة RT ووكالة سبوتنيك، اللتين تمتلكان حضورا قويا في كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان، وتنشران روايات تُبرز الدور الروسي كضامن للاستقرار الإقليمي، في المقابل، تدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شبكات إعلامية بديلة مثل راديو الحرية ويوراسيا نيت، التي تروّج لخطاب ديمقراطي نقدي تجاه موسكو[١١]، أما الصين فتبث عبر وكالة شينخوا ومنصة CGTNمحتوى يركز على التنمية الاقتصادية ومفهوم "الربح المشترك"، محاولة إقناع الجمهور المحلي بأن صعودها ليس تهديدا سياسيا بل فرصة اقتصادية[١٦]، في هذا المشهد الإعلامي المتعدد الأقطاب، تتنافس القوى الكبرى على سرد القصة أكثر من السيطرة على الأرض. فكل طرف يسعى إلى تشكيل الوعي العام في جمهوريات آسيا الوسطى بما يخدم استراتيجياته.

تشير دراسات ميدانية حديثة إلى أن حوالي ٦٠٪ من سكان الإقليم ما زالوا يعتمدون على وسائل إعلام روسية كمصدرهم الرئيس للأخبار، مما يمنح موسكو ميزة ثقافية،

لكنها تتراجع أمام توسع الإعلام الرقمي الموجّه من الصين والغرب[٢]، يمثل هذا التنافس المعلوماتي أحد أبعاد "الجغرافيا الافتراضية للنفوذ"، التي أصبحت مكمّلة للجغرافيا التقليدية. فالمساحة اليوم ليست فقط حدودا أو ممرات، بل أيضًا فضاءات رقمية تشكل الرأي العام والسياسة والهوية، لذلك تحرص روسيا على تعزيز سيطرتها الرقمية عبر تشريعات وسياسات داخل الإقليم تهدف إلى مراقبة المحتوى على الإنترنت وتقنين استخدام المنصات الأجنبية[١٧]،وبهذا يتضح أن صراع النفوذ في آسيا الوسطى لم يُعد مقتصرا على الأرض والموارد، بل أصبح معركة متكاملة تشمل المجال المادي والمعلوماتي معا، وهي المرحلة الجديدة من التنافس الأوراسي.

الاستنتاجات.

١- تظل آسيا الوسطى القلب الجغرافي للنظام الأوراسي، والموقع الذي تتحدد عنده موازين القوة بين الشرق والغرب.

٢- النفوذ الروسي لم ينتهِ، لكنه فقد احتكاره، إذ تحوّل إلى نفوذ نسبي يعتمد على التحالفات والمساومات الاقتصادية بدل السيطرة المباشرة.

٣- الصين تمثل التحدي الأكبر، إذ تعتمد على اختراق اقتصادي هادئ عبر مشاريع البنية التحتية والربط الطاقي.

٤- تركيا تستخدم أدوات جيوثقافية تستهدف الهوية واللغة والتاريخ، ما يجعلها منافسا في العمق الاجتماعي أكثر منه في المجال الجغرافي.

٥- إيران توازن بين التحالف والمنافسة، فهي شريك في مواجهة الغرب لكنها منافس في الممرات الجنوبية.

٦- الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يمارسان نفوذا غير مباشر من خلال المؤسسات الدولية ودبلوماسية الطاقة، محاولين إعادة تشكيل المجال الأوراسي دون وجود عسكري مباشر.

٧- الحرب الأوكرانية تعيد توزيع الثقل الجغرافي، فدفعت روسيا شرقا وجنوبًا، ورسّخت مكانة آسيا الوسطى كمنطقة استراتيجية للتوازن بين القوى الكبرى.

٨- المستقبل الجغرافي للمنطقة يتجه نحو التعددية القطبية، حيث لا يمكن لأي قوة بمفردها فرض سيطرة مطلقة، بل يتطلب الأمر شراكات إقليمية مرنة.

References

1- Mackinder, H. J. (1904). The geographical pivot of history. The Geographical Journal, 23(4), 421–437.

2- Laruelle, M. (2021). Central Asia's transport corridors: Geopolitical dynamics and strategic challenges. George Washington University Press.

3- Korybko, A. (2023). Russia's Eurasian reorientation after Ukraine. Institute of Strategic Studies.

4- Micklin, P. (2019). The Aral Sea basin and climate change: Hydrological transformations and geopolitical consequences. Environmental Earth Sciences, 78(10), 301–315.

5- Trenin, D. (2022). Russia and the emerging multipolar order. Carnegie Moscow Center.

6- European Council. (2019). EU–Central Asia strategy: Strengthening resilience and prosperity. European Union Publications.

7- World Bank. (2023). Central Asia climate and water resources outlook 2023. The World Bank.

8- Brzezinski, Z. (1997). The grand chessboard: American primacy and its geostrategic imperatives. Basic Books.

9- Zhuang, W. (2020). Transport connectivity and geopolitical shifts in Eurasia. Eurasian Geography and Economics, 61(5–6), 598–619.

10- Sahakyan, M. (2020). Russia, China and Central Asia: cooperation over competition. *AsiaGlobal Online*.

11- Nichol, J. (2013). Central Asia: Regional developments and implications for U.S. interests. Congressional Research Service.

12- Barda, R. (2017). Israel's peripheral strategy revisited: The Eurasian context. Tel Aviv University Press.

13- Cohen, A. (2021). Israel and the geopolitics of energy in Eurasia. Jerusalem Institute for Strategy and Security.

14- Ranjbar, D., Mukan, S.M. and Niyazgulova, A.A. (2024) 'Central Asia – Center Gas Pipeline System: Challenges and Opportunities for Modern Russia – Central Asia Energy Relations', International Relations, 24(2), pp. 216–226.

15- Eurasian Development Bank (EDB) (2022) *International North–South Transport Corridor: Investments and Transport Potential*. Eurasian Development Bank Report, 11 May.

16- Van Noort, C. (2022). On the use of pride, hope and fear in China's international artificial intelligence narratives on CGTN. AI & Society, 39, 295–307. https://doi.org/10.1007/s00146-022-01393-3

17- Human Rights Watch. (2025). Disrupted, throttled, and blocked: State censorship, control, and increasing isolation of internet users in Russia. Human Rights Watch.
https://www.hrw.org/report/2025/07/30/disrupted-throttled-and-blocked/state-censorship-control-and-increasing-isolation